الحالة الزراعية

نظرات فيها لصاحب السعادة مستر و . م . جاردين

وزير أمريكا المفوض بمصر (١)

أرى من المناسب جداً أن أخاطب هيئة مصرية فى موضوع الزراعة لا للعلائق التى تربطنى بها فقط بل لأن تطور الزراعة منذ العصور التاريخية المظلمة أساس المدنية الأنسانية ومبدأ ظهورها ، ولأن الطبيعة قد سجلت لنا فى تربة هذه البلاد المصرية العظيمة أقدم وثيقة تاريخية لهذه المدنية .

ولما كان وادى النيل منذ القدم مرتعاً خصيباً للتقدم الزراعى انتقل الانسان فيه من حالة القنص والصيد الى الطور الذى نحن فيه الآن ، طور التمدين الأنسانى .

بيد أن المرء لايقف فى مكان ، بل تدفعه غريزة التقدم والنمو الى الأمام دفعاً متواصلا . وفى بلاد كمصر تعد مهبطا لأقدم مدنيات العالم والتى بلغ التقدم الزراعى فيها أقصى مداه يسوغ لى أن أتكلم فى الحالة الزراعية التى كانت الخطوة الأولى فى مراحل المدنية والتى لا تزال أساس الحياة اليومية فى عصرنا الحاضر .

تجتاز الزراعة فى جميع أنحاء المعمورة أزمة من أشد الأزمات التى عرفها

---

(١) محاضرة القاها بالحفلة السنوية النهائية للكلية الاميريكية يوم الجمعة ٢٩ مايو الماضى ومما يذكر عن سعادته انه كان وزير الزراعة فى امريكا منذ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٩ ورئيساً لكلية الزراعة الاميرية فى كنزاس من سنة ١٩١٨ — ١٩٢٥

تاريخ العصر الحديث . غير أن هذه الأزمة الخطيرة لا تقتصر على المشتغلين بالزراعة وحدهم بل تتناول جميع رجال الأعمال كبارهم وصغارهم. غير أن مصر تختلف عن معظم البلدان بأن تربتها أهم موارد الثروة فيها ، وأنها تستمد معظم هذه الثروة من محصول واحد وهو القطن. ولهذا السبب تستطيع مصر اكثر من أى بلد آخر أن ترجع أسباب أزمتها المالية الى مصادرها بشىء من الدقة. فثمن القطن هو « البارومتر » الذى به تقرأ ثروة الشعب المصرى صعوداً وهبوطا . وقد أصاب القطن كما أصاب غيره من الحاصلات الزراعية فى كل مكان هبوط فى الأثمان غاية فى الخطورة .

أما فى امريكا فيصعب تقدير الأسباب الحقيقية لهذه الضائقة المالية التى جلت بها ، لأن الزراعة هناك ليست العامل الوحيد الذى يتخذ مقياسا للثروة فيها . فهناك صناعات عدة لا تقل قيمة عن الزراعة ، كصناعة الفولاذ والفحم والنحاس والمنسوجات والسيارات وآلات الزراعة التى بلغ الكساد فيها النهاية القصوى . يضاف إلى ذلك أن الانتاج الزراعى فى أمريكا يشمل عدة حاصلات تتساوى جميعها فى القيمة تقريباً كالقمح والذرة والماشية وصناعة الألبان والقطن والفاكهة والخضر . وقد لحق بهذه كلها تقريباً خسائر مالية فادحة، فاذا افترضنا رجوع حالة القطن إلى نصابها السابق فان ذلك لا يؤدى الى انتعاش السوق هناك الا بدرجة لا يعتد بها ، بخلاف الحالة فى مصر فأن ارتفاع أثمان القطن ينعش الحالة المالية فى جميع أرجاء البلاد المصرية فالضائقة فى مصر أقل تعقداً بكثير منها فى ولايات أميركا المتحدة .

وفى خلال السنوات الأخيرة ظهرت عوامل كثيرة كان من شأنها ايجاد أزمة زراعية نخص بالذكر من هذه العوامل ما يأتى :

(١) مضاعفة الانتاج الزراعى فى خلال الحرب العظمى سداً لحاجات الجيوش من طعام وحاجيات على اختلاف أنواعها. وتسبب عن ذلك تراكم الحاصلات بعد أن وضعت الحرب أوزارها وتضخمت المنتجات الزراعية التى تركتها الجيوش وراءها بعد تسريحها . وقد زاد الطين بلة تسابق الزراع فى الانتاج رغم التخمة التى أصابت العالم ورغم زوال الأسباب التى أدت الى هذا التضخم .

(٢) أن معظم أمم العالم وطدت العزم على تموين نفسها بقدر المستطاع من حاصلاتها الزراعية ومواردها الخام .

(٣) تغير العادات فيما يختص بالطعام واللباس واستبدال بعض الأطعمة والأنسجة التى كانت هى وحدها الشائعة الاستعمال ، بغيرها من المواد . مثال ذلك أن كميات وافرة من الفاكهة والخضر ومستخرجات الألبان والدجاج وغيرها من المواد الغذائية قد حلت محل اللحم والخبز . كذلك فى الملابس أخذت البضائع الحريرية تنافس السلع القطنية . وفضلا عن ذلك فان النساء فى كثير من الممالك أخذن يقتصدن فى ملابسهن عاماً بعد عام لا فيما يختص ببعض الثياب فحسب بل بالكميات اللازمة لهذا العدد أيضاً ونتج من ذلك نقص المقطوعية ونقص الكميات المستهلكة وهبوط الأثمان .

(٤) استبدال الآلات الزراعية التى ساعدت على تخفيض ثمن الانتاج وزراعة ملايين من الفدادين فى أراض جديدة كانت قبل ذلك مهملة — بالخيول والبغال فى بعض البلدان خصوصاً فى ولايات امريكا المتحدة ، وقد أدت هذه الحالة أيضاً الى زرع ملايين من الأفدنة التى كانت تخصص لتموين

تلك الخيول والبغال ودواب العمل الزراعى بحاصلات أخرى كالقطن والقمح وغيرها من الحاصلات التى يستهلكها السكان. ففى ولايات أميركا المتحدة وحدها كان هناك نحو ٨٠ مليون فدان من الأطيان التى كانت تزرع خصيصاً لتموين الدواب الزراعية بالحنطة والعلف وقد استحالت كلها الآن إلى أطيان من نوع آخر تنافس بقية الأراضى فى انتاج القطن والقمح وغيرهما ، يضاف الى هذه العوامل كلها زيادة الانتاج بسبب تحسين الاساليب الزراعية وما أدت اليه من التخمة فى الأسواق .

(٥) وفرة الضرائب التى اضطرت الحكومات أن تفرضها على الأهالى تسديداً للديون التى تراكمت على عواتقها من جراء الحرب العظمى وقد تسبب عن هذا بالطبع نقص فاحش فى قوة الشراء .

(٦) نقل وسائل التجارة الدولية من أماكنها المعتادة ، وتقلقل الحالة المالية عقب الحرب العظمى وتعرض قيمة النقود الورقية للصعود والهبوط ، وتغير الحوائل التجارية وما تلا ذلك من عدم الثبات التجارى بعد ظهور روسيا السوفيتية كعامل فى تدهور الحالة المالية وميل الميزان التجارى .

لقد أبنت الآن بصفة عامة بعض الأساليب التى أدت الى مرض هذا الجسم الزراعى ، والمسألة العظمى الآن هى القضاء على اسباب الداء ووصف الدواء ، ولا بد من اختلاف وجهات النظر فى العوامل التى أدت الى هذا الكساد الزراعى ، غير أن الكل يتفقون على أن جهود العاملين ينبغى أن توجه الى رفع مستوى الحياة بين الزارعين أو بعبارة أخرى زيادة الدخل بينهم فى كل أسرة .

وكيف يمكن الوصول الى هذه النتيجة ؟ لدىّ وسيلتان : احداهما زيادة ثمن الحاصلات الزراعية وتخفيض ثمن الانتاج ونفقات البيع والشراء .

وفى الواقع أن اكثر الصناعات نجاحاً هى التى خفضت فيها اثمان الانتاج ونفقات البيع والشراء ؛ ولمَ لاتكون الزراعة على قدم المساوات مع الصناعات؟ يمكن بلوغ هـذه الأمنية اذا طبقنا على الزراعة المبادىء التى نطبقها على الصناعات الناجحة مع مراعاة الفروق بين الزراعة والصناعة . وقد كان لهبوط الأثمان فى الماضى وفى هذه السنوات النصيب الأول من العناية واهتمام الجمهور بالمناقشات العامة ، ولم يفكر الناس في العناصر الأخرى التى تجعل ثمن كل وحدة من وحدات الانتاج أقل مما هى عليه الآن .

وقد فكرت الحكومات والمصالح المستقلة عنها فى العهد الأخير أن تحدد سعر عدد من الحاجيات كالمطاط والبن والقمح والقطن والنحاس، وقد نجحت هذه الطريقة فى بعض الاحيان فى فترات قصيرة ولكن كانت نتيجتها الفشل فى النهاية ، لأنها أوقعت ارباب الانتاج فى مشاكل مالية عسيرة إذ أخلت بالتوازن بين العرض والطلب .

وتقليل الانتاج فى الزراعة بأنقاص مقدار الأطيان المزروعة لغرض تحسين الثمن يختلف فى هذه الحالة عنه فى حالة الصناعة ، وذلك لأن صاحب المصنع يستطيع أن يضع هذا العبء — عبء نقص الانتاج — على العامل الذى يترك عاطلا يتسكع فى الطرقات فى الوقت الذى يقفل فيه المصنع أو يفتح لانتاج كميات محدودة . أما فى الزراعة فان العمال الذين يفصلون من أعمالهم لغرض نقص الانتاج لا يؤثرون الا قليلا فيه . وهذا هو السبب الذى يجعل

الزارع الحكيم يعلم حق العلم أن نقص الانتاج لا يؤدى الى النتيجة المطلوبة لأنه يزيد النفقات بعد توزيعها على كل وحدة من وحدات هذا الانتاج . وفضلا عن ذلك فان الزارع يخاف أنه اذا نقص الانتاج يستمر غيره من المزارعين على حالهم ولا ينقصون الانتاج — ما لم يجبرهم القانون على ذلك — وبذلك يبقى هو وحده متحملا نفقات الانتاج بغير أن ينتفع بزيادة الثمن المنشودة ولذلك لا يجد فى مسألة تقليل الانتاج فائدة تذكر .

غير أن هناك فرقا بين نقص مقدار الأطيان المزروعة نقصاً مطلقاً بغير تحديد وبين نقص المنزرع من محصول خاص فى أطيان خاصة فى جهة خاصة والاقتصار على زرع بعض الأطيان بحاصلات وكميات تختلف باختلاف الحاجة اليها واثمانها حسبما تقضى به الظروف المحلية أو الأهلية أو العالمية . ومن المهم جداً أن يكون هناك توازن بين الانتاج ؛ والحاجة ، وانخفاض الأثمان لأن ذلك يعود على المنتج والمستهلك كليهما بالنفع ، كما أن كثرة الانتاج تؤدى الى تخمة الأسواق وهبوط الثمن وهذا لا يفيد الا المضاربين ، وقد فطن الزراع الناجحون فى أعمالهم إلى الخطأ الناتج عن وضع الأثمان فوق كل الاعتبارات الأخرى واهمال غيرها من العوامل ، وأيقنوا أن نقص الانتاج لازم لتحسين الحالة المالية ، وأخذوا يتلقنون دروساً من رجال الصناعة وذلك باستعمال طرق فنية حديثة وآلات زراعية جديدة حتى ينتفعوا فى أراضيهم ومعداتهم واعمالهم أحسن انتفاع . وفى خلال الاثنتى عشرة سنة الماضية زاد انتاج فلاحى أمريكا ٢٥ فى المائة عما كان عليه سابقاً فى معظم أنواع المحاصيل ؛ غير أنه مما يؤسف له أن هذه الزيادة لم تعد عليهم إلا بفائدة قليلة ، لأن هذا الانتاج مضافاً إليه محصول الأراضى الجديدة المنزرعة زاد فى كمية العرض وفرّق مسافة الخلف

بين العرض والطلب ونقص الثمن حتى بلغ أقل من ثمن الانتاج .

ولنأخذ القطن مثالا لذلك ، وهو المحصول الذى توجه مصر وغيرها من الممالك الأجنبية بما فيها ولايات امريكا المتحدة عنايتها اليه . ومن سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٩ بلغت الزيادة فى سكان العالم ١٠٠٠ ألف نسمة فى حين أن زيادة ما يستهلكه الفرد الواحد من سكان العالم من القطن لم تبلغ الا ٩ فى المائة أو نصف رطل ، أى أن زيادة الاستهلاك فى العالم بلغت ٣ ملايين « بالة » بحساب ٥٠٠ رطل للبالة الواحدة أو ١٥ مليون قنطار . وفى هذه الفترة عينها ١٩١٣ - ١٩٢٩ زيادة الانتاج العالمى فى القطن من ٢٠ مليون و٢٢٠ ألف بالة بحساب البالة ٥٠٠ رطل الى ٢٥ مليون و٦١١ ألف أو ٧ ملايين بالة فى حين أن الزيادة فى الاستهلاك هى ٣ مليون بالة أو بعبارة أخرى أن مقدار القطن الزائد عن المقدار المستهلك بلغ ٤ مليون بالة وليست هناك لغة أفصح من لغة الأرقام تعبيراً عن الأسباب التى اليها يعزى هبوط أثمان القطن .

ورغم وجود عوامل أخرى واعتبارات ذات قيمة فانه لا يمكن أن ننسى أن العالم ينتج مقادير من القطن تزيد عن المستهلك زيادة توجب هبوط الاثمان وتفاقم الحالة الاقتصادية ، وتعزى زيادة المقدار المستهلك من القطن التى أشرت اليها الى الأشياء الكثيرة التى يستخدم فى صناعتها القطن فى السنوات الأخيرة ، ولولا هذا الاستعمال لما بلغت أثمان القطن ما بلغته فى السنوات الأخيرة ولا يمكن التكهن بالمدى الذى يمكن بلوغه باستعمال القطن فى أشياء لم يدخل فى صناعتها للآن ، غير أن المجال فسيح للبحث عن هذه الاشياء و بذل جهد المستطاع فى ايجادها . واذا استمر الزارعون فى زيادة

انتاج القطن فلا بد لهم أن يبحثوا عن الوسائل التى يستخدم فى استعمالها .

ومما هو جدير بالذكر أنه بينما نجد زيادة الاستهلاك فى مقدار القطن لكل فرد من سكان العالم لم تبلغ ٩ فى المائة فى بحر الخمس عشرة سنة الماضية ، قد بلغت هذه الزيادة فى الصوف ٦ ر ٤١ فى المائة وفى الحرير ١٢٠ فى المائة ، وفى الحرير الصناعى ١٥٠٠ فى المائة ، وهذه جميعها تنافس القطن أشد منافسة ومن السهل اذا أن نرى قيمة توجيه الانظار الى سياسة مستقبلة عالمية فيما يختص بزراع القطن ويجب أن نعلم أن الزارعين الذين ينتجون اكبر مقدار فى أجود الأقطان بأقل نفقات هم الزارعون الذين سيكون لهم النصيب الاوفر فى الأسواق العالمية ، أيا كانت البلاد التى هم فيها .

ومن أهم الوسائل التى يستطيع بها الزارعون أن يزيدوا أرباحهم ويفيدوا المستهلك فى الوقت عينه، هى تجنب طرق التوزيع التى تكلف نفقات باهظة والتى يلجأ اليها فى عصرنا الحاضر . وقد تسبب عن نمو الصناعة السريع فى خلال ربع القرن الماضى تركيز السكان فى مراكز صناعية بعيد معظمها عن مراكز الانتاج التى تمون السكان بالطعام وسواد خام أخرى ، وهذا مما يجعل نفقات التوزيع بالغة حداً غير معقول . وقد كانت طريقة التوزيع هذه وافية بالغرض المقصود عند ما كانت الصناعة منتشرة فى البلاد ومقسمة الى وحدات صغيرة وعند ما كان الفلاحون يكفون أنفسهم بما ينتجون فى مزارعهم. وأما اليوم فقد اتسعت المدن الكبرى وتضاعف سكانها وأصبحت مسألة التوزيع معقدة كثيرة النفقات ولا بد من درسها درساً جيداً حتى نستطيع أن نقوم بسد حاجياتها على الوجه المرغوب فيه من الوجهه الاقتصادية، وكلما قلبنا أنظارنا فى أنحاء المعمورة فى كل بلد من بلدانها نرى من السكان

من يعوزهم الطعام واللباس وقد يستطيعون أن يستهلكوا ضعف ما يستهلكونه الآن فيما لو بلغت أثمان حاجياته الضرورية ثمناً يكون فى المتناول . وفى اعتقادى أن من أهم الفرص السانحة للفلاحين اليوم هى تحسين حالة التوزيع لأنه بذلك يزداد الطلب وتكثر الارباح . وقد أصبح المزارعون فى خلال الخمس عشرة سنة الماضية ذوى كفاية عظيمة ومقدرة واسعة فى جميع أنواع الأنتاج .

وقد كانت الجهود موجهة فى خلال السنوات الماضية وبخاصة فى (السنتين الماضيتين) إلى تحسين حالة الفلاح من وجهة الانتاج . فجاءت نتيجة هذه الجهود بالثمر الجيد ، وقد حانت الفرصة الآن لتوجيه العناية بكل ما أوتينا من قوة وذكاء إلى مسألة توزيع المحصول فى الأسواق تلك المسألة التى طال إهمالها . وفى الصناعات الأخرى يهتمون بمسألة البيع كما يهتمون بمسألة الأنتاج ونشأ عن ذلك أنهم بلغوا نتيجة يحسدون عليها فى تخفيض النفقات التى يتطلبها إيصال السلع إلى مستهلكيها أينما وجدوا ، وقد بلغوا هذه النتيجة بواسطة الانتاج بكثرة ، والتوزيع بكثرة مع قلة النفقات ، ويعزى بلوغ هذه النتيجة إلى الآلات التى وفرت عليهم العمال، وإلى الاعلان المنظم ، وتركيز رؤوس الأموال الضخمة والمسئولية فى يد رجال ذوى نفوذ قادرين على تصريف مصنوعاتهم فى أسواق العالم .

وعلى هذا المنوال ينبغى للفلاحين أن ينسجوا . ويختلف تنظيم هذا العمل باختلاف المكان وحاجة السكان .

غير أن تنظيم الأنتاج والبيع من أهم وسائل النجاح لأن أسواق العالم تشترى عادة الحاصلات التى يبلغ ثمنها حداً معقولا .

وتتعاون حكومة ولايات أمريكا المتحدة بواسطة مجلس الزراعة الاتحادى الجديد تعاوناً تاماً مع الهيئات الزراعية وذلك بأمدادها بالمال والنصيحة حتى تؤسس شركات تقوم بالتوزيع لأننا أصبحنا نعتقد أن هذه الشركات أنسب لنا من أى طريقة أخرى . وقد أصبح لدينا الآن عدد من شركات التعاون الناجحة كشركة زراع الفاكهة فى كالفورنيا التى يوزع المنتجون بواسطتها ٨٠ فى المائة من حاصلاتهم وبهذه الطريقة توزع فى الأسواق بكيفية معتادة تمنع التخمة فى الأسواق وهبوط الثمن وتنفع المنتج والمستهلك كليهما فاذا أحصينا ملايين الواحدات الزراعية الصغيرة التى تنتج وتوزع محصولاتها، كل مستقلة عن الأخرى، وجدنا أنها كانت تستفيد مالياً فيما لو اتحدت لبيع حاصلاتها بعد حزمها جيداً وتسجيل علاماتها والاعلان عنها ، وقد يكون نوع التنظيم فى هذه الحالة مختلفاً باختلاف الجهات كما أسلفت . غير أن الفكرة الأساسية تنحصر فى وضع هذا .